كلمة السيد روجه الخوري المدير التنفيذي للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

في الاجتماع الدولي تحت عنوان:

"الاحداث الاخيرة في الدول العربية: الآفاق والتحديات والعوائق امام حكم القانون وتطوير العدالة"

لاهاي– هولندا بتاريخ 23–24 ايار/مايو 2011.

السيدات والسادة الكرام،

يشرفني ان أرحب بكم، وأشكركم لتلبيتكم دعوتنا إلى هذا الاجتماع الدولي الذي ينظمه "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" و"معهد لاهاي لتدويل القانون" تحت عنوان: "الاحداث الاخيرة في الدول العربية: الآفاق والتحديات والعوائق امام حكم القانون وتطوير العدالة".

بداية ومن باب الأمانة اسمحوا لي بتعريفكم بالمركز العربي لحكم القانون والنزاهة الذي لي شرف التحدث باسمه اليوم.

لقد أنشئ هذا المركز كرافعة فكرية لثقافة حكم القانون والنزاهة، وليكون مرصداً إقليمياً، يرصد دورياً في كل الدول العربية، حالة حكم القانون وحالة الإدارة الرشيدة وحالة استقامة القضاء الذي هو الأداة الرئيسة لسيادة الحق وانتظام المؤسسات.

أنشئ هذا المركز عام 2003 من قبل مجموعة من الشخصيات العربية ينتمي أفرادها إلى أكثرَ من دولة عربية، ويتحالف هذا المركز مع الكثير من الأصدقاء، تمتد شبكتهم على كامل مساحة المنطقة العربية. واحيي، بالمناسبة، من حضر منهم هذا الاجتماع وتكبد مشقة السفر إلى هولندا.

لقد حقق المركز، خلال عمره القصير، عدداً وافراً من الانجازات من ضمنها، إصداره لمبادئ القضاء الصالح الرشيد، حيث أضاف فيها إلى جملة المبادئ العالمية المتداولة مبادئ جديدة تتعلق بفعالية وجودة الأداء القضائي. وقام بأول محاولة رصد لحالة القضاء الصالح في أربع دول عربية هي: المغرب، مصر، لبنان والأردن.

لمس المركز منذ تأسيسه وعبر تجاربه، أن ثمة حاجة، تطرح نفسها بإلحاح في المنطقة العربية، تقضي بتوضيح وتعزيز مفهوم حكم القانون، ولهذه الغاية عمد المركز الى تنفيذ عدة مشاريع والى تنظيم عدة ندوات، ثبتت وعمقت ونشرت بذور هذا المفهوم في المنطقة العربية.

السيدات والسادة،

يشكل هذا الاجتماع المدماك الاول لاتفاق التعاون الذي سيوقع غداً بين "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" و"معهد لاهاي لتدويل القانون"، والذي يعكس التزام المؤسستين بنشر ثقافة حكم القانون، ويعبّر عن حرصهما على قيام دولة الحق والمؤسسات، وعلى تعزيز نهج الشفافية والمسآلة في إدارة الحكم، وعلى تعميم وارساء مفاهيم المشاركة الصحيحة والتي هي المدخل لكل اصلاح وتنمية وتطور نحو الافضل.

ان الاحداث الاخيرة التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية، افرزت ظواهر عديدة شكل فهمها وتحليلها تحدياً لدى المثقفين واصحاب الرأي والباحثين، منها:

ما طبيعة ما حدث وما سيحدث، هل هو مجرد احتجاجات او ثورات حقيقية؟ هل هو للمطالبة بالإصلاح او التغيير البنيوي الذي يهدف الى تطوير النظام ومؤسساته والحكم فيه، وصولا الى اعادة تشكيل العالم العربي، وبالتالي اعادة تشكيل المواطن العربي؟

سوف نسعى من خلال هذا الاجتماع الى ان نقرأ من منظور علمي ومن منظور حكم القانون تحديداً، ما يجري وما قد يجري في المنطقة العربية وماهي الآفاق والتحديات والعوائق امام حكم القانون وتطوير العدالة، على أمل ان يساهم اجتماعنا هذا في الجهود الرامية الى رسم معالم خطة طريق لقيام حكم القانون في الدول العربية.

اخيراً اسمحوا لي ان اشكر زملائي في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ومعهد لاهاي لتدويل القانون، على الجهد الذي بذلوه لإنجاح هذا الاجتماع.

اتمنى لكم حواراً مثمراً و شكراً لحسن اصغائكم.